

**تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية**

الموقرين

إلى السادة المساهمين  
شركة صناعة البلاستيك العربية  
(شركة مساهمة سعودية)  
جدة - المملكة العربية السعودية**الرائ**

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة صناعة البلاستيك العربية (شركة مساهمة سعودية) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الربح أو الخسارة والنخل الشامل الآخر وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية من (١) إلى (٢٨)، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأى**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معيار الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

**أمور المراجعة الرئيسية**

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. فيما يلي وصفاً لكن أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإعتراف بالإيراد	كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا
أمر مراجعة رئيسي	كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا
قامت الشركة بالإعتراف بإيراد من العمليات بمبلغ ١٥٦,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ١٥٤,٦ مليون ريال سعودي).	تم تنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم الإعتراف بالإيراد على ما يلي:
تعترف الشركة بالإيرادات وقت تحويل السيطرة على البضائع إلى العميل، بشكل عام عند تسليم البضائع.	<ul style="list-style-type: none"> <li>قيمنا سياسة الشركة في الإعتراف بالإيراد طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".</li> <li>إختبرنا عينة من المبيعات وتم مطابقتها مع فواتير المبيعات، وأمر البيع وغيرها من المستندات ذات الصلة. بالإضافة لذلك فيما يتعلق بالعينات التي تم اختيارها، تحققنا من أن الإيرادات قد تم الاعتراف بها عند التسليم وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥).</li> <li>إختبرنا عينة من الإيرادات التي تمت قبل وبعد نهاية السنة وتم مطابقة الفترة التي يتم فيها الإعتراف بالإيراد مع مستندات أطراف خارجية مثل فاتورة النقل وتأكيد العميل على استلام البضاعة.</li> <li>قيمنا مدى كفاية الإيضاحات ذات الصلة.</li> </ul>
راجع إيضاح رقم ٣-٢-١٥ للسياسة المحاسبية وإيضاح ١٦ للإيضاح ذي الصلة.	

## تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في شركة صناعة البلاستيك العربية (تتمة) (شركة مساهمة سعودية)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٣ م  
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٣ م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا  
حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريرها السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة لسنة  
٢٠٢٣ م متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يعطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام  
بتلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء  
المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأي صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف  
جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا  
ما نقرر عنه في هذا الشأن.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية  
السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام  
الأساسي وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء  
بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمثناة مستمرة وعن الإفصاح بحسب  
مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية  
الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد وإصدار التقرير المالي في الشركة.

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية للشركة ككل خالية من التحريف الجوهري، سواء  
بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن  
أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف  
الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة  
معقولة أنها قد تؤثر منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية  
للشركة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس التقدير  
المهني ونبقي على الشك المهني خلال المراجعة. كما إننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية للشركة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات  
مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف  
التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو  
إغفال ذكر معتمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف  
القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية إلى السادة المساهمين في (تتمة)  
شركة صناعة البلاستيك العربية (تتمة)  
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- تقديم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها والتي أعدتها الإدارة.
  - التوصل إلى استنتاج بشأن مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية للشركة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. ونستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
  - تقديم العرض العام للقوائم المالية للشركة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية للشركة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- كما إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.
- ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن / الدكتور محمد العمري وشركاه  


ماهر طه الخطيب  
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٥١٤



التاريخ: ١٤٤٥/٠٩/٢١ هـ  
الموافق: ٢٠٢٤/٠٣/٣١ م